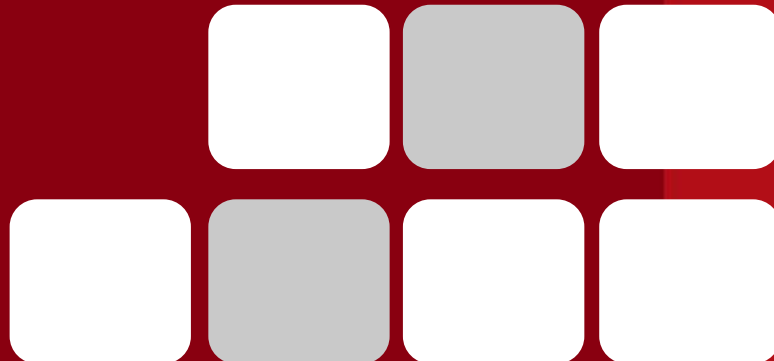


٥. نمكين المرأة

ثلاث وزيرات فى
الحكومة الحالية
وتعيين أول رئيسة
لجامعة مصرية
حكومية.

٣٠ قاضية فى مصر.

صدر قانون محكمة
الأسرة الذى ييسر الفصل
فى القضايا المرتبطة
بالأحوال الشخصية
وتنفيذ الأحكام.



المرأة والمشاركة السياسية

- يوجد فى الحكومة المصرية الحالية ثلاث وزيرات، وزيرة الدولة للتعاون الدولي، وزيرة للقوى العاملة والهجرة، وزيرة للدولة للأسرة والسكان.
- بلغ عدد العضوات فى مجلس الشورى، ١٨ عضوة من إجمالى ٢٦٤ عضواً أى حوالى ٦.٨% من إجمالى الأعضاء .
- أما عدد العضوات بمجلس الشعب فى الدورة الحالية (٢٠٠٥-٢٠١٠) ٨ عضوات من إجمالى الأعضاء البالغ عددهم ٤٥٤ عضواً.
- بلغ عدد الإناث شاغلات وظائف الإدارة العليا فى الجهاز الإدارى للدولة حوالى ٢,٣ ألف سيدة حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أى حوالى ٢٦,٣% من إجمالى موظفى الإدارة العليا، لترتفع بذلك نسبة الإناث فى وظائف الإدارة العليا مقارنة بأول يناير ٢٠٠١ والتي مثلت الإناث خلالها حوالى ٢٣,٧% من إجمالى موظفى الإدارة العليا.

نسبة الإناث فى وظائف الإدارة العليا القيادية بالجهاز الإدارى للدولة يناير ٢٠٠١-٢٠٠٨/٢٠٠٩				
الدرجة الوظيفية	يناير ٢٠٠١		٢٠٠٩/٢٠٠٨	
	إجمالى الوظائف (ألف)	نسبة الإناث	إجمالى الوظائف (ألف)	نسبة الإناث
المتأززة	٣١٥	٧,٩	٣٠٣	١٦,٨
العالية	١٥١٨	١٨,٧	١٥٩١	٢٥,٠
مدير عام	٦٨٠٦	٢٥,٦	٦٨٠٨	٢٧,١
الإجمالى	٨٦٣٩	٢٣,٧	٨٧٠٢	٢٦,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتظيم والإدارة

المرأة فى السلطة القضائية

- فى ٩ أبريل ٢٠٠٧ أدت ٣٠ سيدة اليمين القانونية أمام مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى ليصبحن قاضيات.
- أصدرت محكمة الأسرة بالزقازيق قرارا بتعيين أول سيدة تعمل كمأذون شرعى.

الوضع الصحى

- ارتفاع عدد مراكز تنظيم الأسرة التابعة لوزارة الصحة من ٤,٥ ألف مركز عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٥,٤ ألف مركز عام ٢٠٠٨
- تراجع معدل وفيات الأمهات عند الحمل والولادة وحمى النفاس لكل مائة ألف مولود حي من ٨٤ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٦ عام ٢٠٠٧.
- زيادة نسبة حالات الولادة تحت إشراف طبي من ٦١,٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠,٧% عام ٢٠٠٧.

الحالة التعليمية للمرأة

- انخفاض نسبة الأمية على مستوى الجمهورية بين الإناث من ٣٨,٢% عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٣٥,٤% عام ٢٠٠٧ مما يعكس ما تبذله الحكومة من جهود نحو الاهتمام بتعليم الإناث ومحو أميتهن من خلال برامج محو الأمية.

أهم التشريعات

- صدور قانون محكمة الأسرة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤، الذى يبسر الفصل فى القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية، وتنفيذ الأحكام.
- صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة الذى يضع إطارا يضمن تنفيذ أحكام النفقة بما يؤمن للأسرة حدا أدنى للمعيشة والاستقرار.
- تعديلات قانون الجنسية عام ٢٠٠٤ الذى حقق المساواة الدستورية بين الأب والأم فيما يتعلق بجنسية الأبناء.

أهم الأحداث

- تعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، والذى يقضى بتخصيص ٦٤ مقعدا لصالح المرأة ولدة فصلين تشريعيين فقط، والذى يقضى إنشاء ٣٢ دائرة انتخابية جديدة.
- صدور قرار بتعيين أول رئيسة جامعة مصرية حكومية.